# قضايا المصطلح في كتابات علي القاسمي؛ كتاب علم المصطلح أنموذجا

Term issues in the writings of Ali Al-Qassimi
the Book of Terminology as a Model

**د.علي يحياوي**

**جامعة الأغواط (الجزائر)**

yahiaouiprof@yahoo.fr

**تاريخ الإرسال: 2020/08/05** **تاريخ القبول: 2020/09/13**

**ملخص:**

يعرَّف «علم المصطلح» الحديث الذي نشأ في القرن الماضي، بأنّه العلم الذي يدرس العلاقة بين المفاهيم والألفاظ التي تعبّر عنها. ولهذا فإنّ هذا العلم يتألَّف من عدة علوم هي: علم اللغة، وعلم الترجمة، وعلم العلامات (السيميائيات)، وعلمي النطق والوجود (المنظومات المفهومية)، وعلم الفهرسة والتصنيف، وصناعة المعجم، وعلم الحاسوب. ومن هنا جاء لقب علم المصطلح بـ "علم العلوم".

ويعدّ الدكتور "القاسمي علي" من الباحثين العرب المحدثين الذين بذلوا جُهودًا كبيرةً لخدمةِ المصطلح العربيّ، بما أضافهُ للدراسات المصطلحية العربية نظريًا وتطبيقيًا، كما يعدّ من الذين وضعوا أسُس علم المصطلح في العالم العربي وسعى إلى تأسيس نظرية مصطلحيةٍ حديثةٍ مُحدّدةَ المفاهيم.

وإنّ هذا البحث يسْعى إلى الوُقوف على مختلف قضايا المصطلح العربي عند القاسمي مركزين على كتابه "علم المصطلح".

وعلم المصطلح علم حديث ما يزال تحت الصنع، كما يقول المؤلّف. ومن القضايا التي سنتطرق إليها، استقراء الجُهد المصطلحي عنده، والذي صبّ مُعظمهُ في خدمة العربية نظريًا وتطبيقيًا، والبحثِ في الجُهود النظرية التأسيسية التي قام بها في علم الصّناعة المصطلحية على المستوى النّظري، وفي نقل المصطلح العربيّ من العمل الفردي، إلى العمل المؤسّسي المنضبط.

**الكلمات المفتاحية:**

المصطلح، الصناعة المصطلحية، قضايا، العربية، اللسانيات، علم المصطلح.

***Abstract*:**

The modern “science of terms” that originated in the last century, studies the relationship between concepts and the expressions that they express. Hence, this science consists of several disciplines: linguistics, translation science, semantics (semiotics), phonology and existence (conceptual systems), cataloging, lexicon making, and computer science. Hence terminology is considered as "science of sciences".

Dr. Al-Qassimi Ali is considered one of the modern Arab researchers who made great efforts to serve the Arabic term, and what it added to Arabic terminological studies in theory and practice.

This research seeks to find out the various issues of the Arabic term in Al-Qassimi, focusing on his book *The Science of the Term*. It is a modern science that is still under construction, as the author says. Among the issues that we will deal with is the extrapolation of the terminological effort that he has, most of which has been poured into the service of Arabic theory and practice, and research on the foundational theoretical efforts that Al-Qassimi undertook in terms of industry at the theoretical level, and in transferring the Arabic term from individual work to disciplined institutional work.

***Keywords:*** the term, the terminological industry, issues, Arabic, linguistics, the science of the term.

**مقدمة:**

إنّ الثورة المعلوماتية التي يشهدها العالم اليوم، أنتجت تقدّما هائلا في المعرفة البشريّة والتكنولوجية والاقتصادية يعتمد إلى حدّ كبير على توثيق المعلومات وتبادلها. وتُستخدَم المفاهيم، التي نعبّر عنها بالمصطلحات والرموز، أساساً لتنظيم الأفكار العلميّة وجميع المعلومات الأخرى. غير أنّ هذا التطور السريع في المعارف الإنسانيّة أدّى إلى صعوبة إيجاد مصطلحات كافية شافية، إذ لا يوجد تطابق ولا تناسب بين عدد المفاهيم العلميّة المتنامية

وعدد المصطلحات التي تعبّر عنها. فعدد الجذور في أيّة لغة لا يتجاوز الآلاف على حين يبلغ عدد المفاهيم الموجودة الملايين وهي في ازدياد ونموّ مطّردين[1].

ولهذا كلّه، تلجأ اللغات إلى التعبير عن المفاهيم الجديدة بالمجاز والاشتراك اللفظيّ وغيرهما من الوسائل الصرفيّة والدلاليّة؛ وقد يقود ذلك إلى ارتباك واضطراب على المستوَيين الوطنيّ والدوليّ، خاصّة أنّ تصنيف المفاهيم وطريقة التعبير عنها يختلفان من لغة إلى أخرى ما يؤدّي إلى صعوبة في تبادل المعلومات وتنميتها. ولهذا، كذلك، كان لا بدّ من توحيد المبادئ التي تتحكّم في إيجاد المفاهيم أو تغييرها وفي وضع المصطلحات المقابلة لها وتعديلها، ومن هنا نشأ علم المصطلح خلال القرن العشرين؛ وهو علم حديث النشأة وما زال في طور النمو والتكامل.

فالمصطلحات هي مفاتيح العلوم، على حدّ تعبير الخوارزمي. وقد قيل إنّ فهم المصطلحات نصف العِلم، لأنّ المصطلح هو لفظ يعبر عن مفهوم، والمعرفة مجموعة من المفاهيم التي يرتبط بعضها ببعض في شكل منظومة. وقد ازدادت أهميّة المصطلح وتعاظم دوره في المجتمع المعاصر الذي أصبح يوصف بأنّه "مجتمع المعلومات" أو "مجتمع المعرفة"[2].

ونظرًا لأهميّة هذا الموضوعِ –المصطلحية العربيّة– ومُختلف قضاياها؛ فقد نال حظًّا وَافرًا من الدّراسة في جانبيْهِ النّظري والتّطبيقي قديمًا وحديثا، وعلى المستوى الفردي والمؤسّساتي.

فقد سعى العُلماء العرب المحدثون إلى وضعِ أسُسٍ ومنهجيّةٍ جديدةٍ للنهوض بالمصطلح العربي والتخلص من الفوضى التي يشهدها.

مِن هنا سنعالج في بحثنا: قضايَا المصطلح في كتابات عليّ القاسمي –كتاب علم المصطلح أنموذجا–، مُوضّحين منهَجَه ونظْرَتَهُ إلى الموضُوع من زاويتي الأصَالةِ والمُعاصرة عاقدين مُوازنةً من حيثُ تأصيلُ المُصطلحِ العلمي ومكانته وتوحيده وكُلّ ذلك في ضَوْء الدّرسِ اللّساني الحديث. وتأتي الإشكالية الرئيسية وفق الصيغة التالية:

كيف تجلّى موقفُ علي القاسمي من المصطلح التّراثي العربي، وما هي الجُهود التي قدّمها في سبيل النّهوض بالمصطلحية العربية؟ وما مدى استثماره لمعطيات الدّرس اللّساني الحديث؟

وتتخلّلها بعض الإشكاليات الفرعية، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ما دور الجُهود التي بذلها في ضبط آليات توحيد وتنميط المصطلح؟ وهل يمكن أن نقول إنّه وفق في مُعالجة القضايا الحقيقيّة للمصطلح العربي؟ ثم كيف كانت نظرته إلى المورُوث المصطلحي العربي؟ وما الجديدُ الذي يحملُه المشرُوع المصطلحي عنده؟

أمّا أهداف البحث فيمكن إيرادها فيما يلي:

- دراسةُ المصطلحية العربيّة دراسةً وصفيّة تحليليّة نقديّة عند القدماء والمحدثين، والوُقوف بدقّة عند مُصطلحات علم المصطلح في ضوء علم اللّغة الحديث، ثم معرفة الخصائص المميّزة للمصطلح العربيّ، ومُحاولة التقرّب من صناعة المصطلح العربيّ وطُرق تقييسه وتوحيده عند المحدثين.

وسأعتمدُ في دراستي هذه على المنهج الوصفي التحليلي، فإنّي أراهُ يخدم موضُوعنا.

**المبحث الأول: تعريف علم المصطلح عند علي القاسمي:**

هو العلمُ الذي يبحثُ في العلاقة بين المفاهيم العلميّة والألفاظ اللغويّة التي تعبّر عنها وصناعةُ المُصطلح التي تدُور حول نشر المعاجم المتخصّصة الورقية منها والالكترونية، والبحث المصطلحي هو المؤرّخ لعلم المصطلح والمدارس وتوثيق المصطلحات والمؤسسات المصطلحية.

يتجلى لنا أنّ ميدان المصطلحية عند القاسمي يضمّ: علم المصطلح، وصناعة المصطلح والبحث المصطلحي، وهذه بمثابة محاور الدرس الاصطلاحي؛ الذي سعى من خلاله الدكتور القاسمي إلى بسط تعريف دقيق للمصطلح مركّزًا على الجانب المفهومي له، ومحاولًا إبراز الفرق بين علم المصطلح وصناعة المصطلح واختار لفظ المصطلحية الذي يجمعُ علم المصطلح وصناعة المصطلح.

فالقاسمي يجعل اسمي علم المصطلح الذي يُعنى بالجانب النّظري وصناعة المُصطلح التي تُعنى بالجانب التّطبيقي مُرادفًا للمُصطلحية كاسمٍ جامعٍ، ويجعلُ المُصطلحيّة وعلم المصطلح مُترادفين؛ والشكل التالي (رقم1) يلخّص القول:

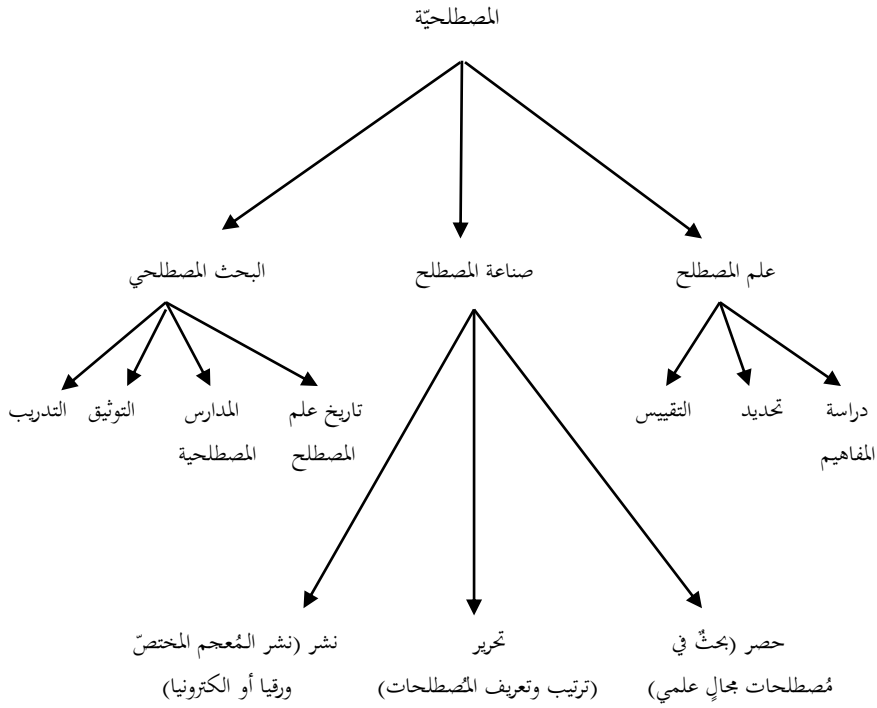


**شكل رقم :01 : فروع المصطلحية عند القاسمي[4]**

## المبحث الثاني: القاسمي والمصطلح التراثي العربي:

يُعدّ القاسمي رائدًا من رُوّاد الدرس المصطلحي في العصر الحديث، حيث طَرق موضُوع المصطلح التراثي العربي من جهتي الإهمال والإعمال؛ وأجاب عن السؤال الذي يطرحُه المثقّف العربي: لمَ نلجأ إلى التّراث في وضع المصطلحات الجديدة؟ أليس من الأسهل توليدها مباشرة دون الرجوع إلى التراث؟ ويرى القاسمي أنّ السائل قد يبدو مُحقّا في

سُؤاله ويظهر ما اقترحَهُ لأوّل وهلةٍ نهجًا بسيطًا من حيثُ تحقيقُه، ولكنّ البساطة الحالية لا تعدّ سهولةً حقيقيّةً إذا ما أدّت إلى تعقيداتٍ لاحقةٍ وتسبّبت في صعوباتٍ بعديّةٍ.

فإذا كانت اللّغة تتوفر على مصطلحات في تراثها، وعمَدْنا إلى إغفال تلك المصطلحات وإهمالها وعمِلْنَا على وضْعِ مُصطلحات جديدة تعبّر عن ذات المفاهيم التي تعبّر عنها تلك المصطلحات التراثية، فإنّ ذلك سيؤدّي إلى إحدى نتيجتين لا مفرّ منهما: إمّا انقطاعُ تواصُل اللغة وانفصام استمراريتها، وإمّا ازدواجيةٌ مصطلحيةٌ لا تخدم غرضنا في التّعبير الدّقيق والتفاهم السّريع(5).

ويمكن تلخيص فوائد استخدام المصطلحات التراثية في وقتنا الحاضر في خمسِ فوائد:

- ربطُ حاضر اللّغة بماضيها.
- توفيرُ الجُهد في البحث عن مصطلحات جديدة.
- سلامةُ المصطلح العربي التراثي وسهولته.
- تجنّبُ مخاطر الاقتراض اللّغوي.
- الإسهامُ في توحيد المصطلح العلمي العربي(6).

وبعد ذلك ذكر القاسمي الوسائل التي تتبعها اللّغة العربية في توليد المصطلحات وحصرها في ست، يعنينا منها – في سلّم الترتيب – الوسيلة الأولى، وهي استثمار التراث وما يلفت الانتباه في سياق البيان المعرفي تعقيبان الأوّل قوله: «ومن العبث إضاعة الوقت في وضع مصطلحات جديدة لهذه المفاهيم، كما أنّه من الأفضل استخدام المُصطلحات ذاتِها –أي التراثية– من أجل استمرارية العربية، ووصل حاضرها بماضيها»(7)، والثاني قولُه في مبحث إعمال التّراث العادي العربيّ: «المصطلحات العربية – فضاء التراثية ليست معروفة للباحثين المعاصرين، وذلك لأسباب كثيرة، منها الانقطاع بين التراث والمعاصرة ومنها أنّ معظم كتب التراث مازالت مخطُوطة ولم تنشر وليست متوفّرة في المكتبات العامة وحتى لو نشرت فإنّ علماءنا الشباب يفضّلون الرجوع إلى المصادر الحديثة»(8).

في حين نجد أحد المحدثين وهو **الشاهد البوشيخي** والذي اقترح منهجية شاملة للاستفادة من التراث العربي المخطُوط في توليد المصطلحات العلمية، وجعل الخُطوات المنهجية كالآتي:

**الفهرسَة**: وضعُ معجم مفهرس للمخطوطات المطبوعة، وآخر للمخطوطات التي لم تطبع.

**التّصوير**: تصويرُ جميع المخطوطات التي يشتمل عليها المُعجم المفهرس.

**التّخزين**: حفظ ما صُوّر من مخطوطات بأحدث تكنولوجيا المعلومات وتوفيرها حاسوبيًّا.

**التّصنيف**: أي تصنيف المخطوطات المصوّرة موضوعيًّا وزمانيًّا ومكانيًّا.

**التّوثيق**: التثبّت من صحّة المخطوط ونسبته إلى مؤلِّفه.

**التّحقيق**: التأكّد من صحّة المتن اللّغوي للمخطوط.

**التّكشيف**: إعدادُ كشافات لمُحتويات المخطوطات.

**النّشر**: نشرُ المخطوطات ورقيّا وإلكترونيّا.

وبعد ذلك نحتاج إلى الإعداد العلمي الشّامل للمصطلحات التراثية، ويتمّ ذلك عبر الخطوات التالية:

**الفهرسةُ**: إعداد معجم مفهرس للمصطلحات في كل تخصص من تخصصات التراث.

**التّصنيفُ**: تقسيم المصطلحات حسب مجالها العلمي.

**التّعريفُ**: تعريف المصطلحات غير المعرفة، تعريفا لغويا واصطلاحا.

**التّخزينُ**: حفظ المصطلحات المعرفة بالحاسوب.

**النّشر**: إصدار المصطلحات المعرفة ورقيًا والكترونيًا للاستفادة منها في توليد المصطلحات العلمية الجديدة[9].

أمّا فيما يخصّ المصطلح في التراث العربي؛ فيرى القاسمي[10] أنّ العرب القدماء أدركوا أهميّة المصطلح ودوره في تحصيل العلوم، فقال القلقشندي (ت 821هـ) في كتابه (صُبح الأعشى): «على أنّ معرفة المصطلح في التلازم المُحتّم والمُهمّ المُقدّم لعُموم الحاجة إليه واقتصار القاصر عليه: إنّ الصّنيعة لا تكُون صنيعةً حتى يُصاب بها طريفُ المصْنعِ»[11].

كما نوّه التّهانوي في كتابه المشهور (كشّاف اصطلاحات الفنون) الذي جمع فيه أهمّ المُصطلحات المتداولة في عصره وعرّفها، وأشار بأهميّة المُصطلح فقال: «إنّ أكثر ما يحتاج به في العُلوم المدوّنة والفنُون المروّجة إلى الأساتذة هو اشتباهُ الاصطلاح، فإنّ لكلّ علْمٍ اصطلاحا خاصّا به إذا لم يعلم بذلك لايتيسّر للشّارع فيه إلى الاهتداء سبيلاً ولا إلى فَهمه دليلاً»[12].

وعرّف اللّغويون العرب القدامى المصطلح بأنّه لفظ يتواضع عليه القوم لأداء مدلول معيّن، أو أنه لفظ نقل من اللغة العامة إلى اللغة الخاصّة للتعبير عن معنى جديد، فهاهو الجرجاني (ت816هـ) في تعريف الاصطلاح في كتابه التعريفات: «عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما، ينقل عن موضعه. ثم أضاف وكأنه يتحدث عن بعض طرائق وضع المصطلح: إخراج اللفظ من معنى إلى آخر، لمناسبة بينهما»[13].

ولخص أحمد مطلوب، الشروط توافرها في المصطلح، والتي تستشف من التعريفات السابقة فيما يأتي:

- اتفاق العلماء عليه للدلالة على معنى من المعاني العلمية.
- اختلافا دلالته الجديدة عن دلالته اللغوية الأولى.
- وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلوله الجديد ومدلوله اللغوي العام.
- الاكتفاء بلفظة واحدة للدلالة على معنى علمي واحد[14].

**المبحث الثالث: الدراسات الغربية الحديثة في كتابات القاسمي المصطلحية**

أبدى القاسمي اهتمامهُ وإعجابهُ بالطّرقِ الغربيةِ الحديثةِ في الاهتمام بالعمل المصطلحي ويَعتبرُ القاسمي الانفتاحَ على روح العصر قضيّةً جوهريةً لتطوير العمل المصطلحي فالنظريّة المصطلحية الحديثة تستفيدُ من مُختلف تطوّرات النظام اللّغوي، فالانفتاحُ على مستوى المادّة اللّغوية يقتضي الاهتمام بالمُولَّدِ والاستعمالاتِ اللّغوية الجديدة، وعلى مُستوى المعاني يتطلّب استحضار المدلوُلات الجديدةِ للمداخل المُعجمية تجاوُزًا لسِمَةِ النّمطيةِ والتّكرار في

سَرْدِ عرضِ المعاني، لكَوْنِ الاستيعابِ والفَهْمِ الجيّد لِلّغةِ يتأتّى من خلال ربْطِها بمظاهرِ الحياةِ الفرديّة والجماعيّة والثقافيّة والاجتماعيّة وبيئتها المُتنوّعة(15).

واستطاع القاسمي في مشرُوعه المصطلحي نقل علوم القارّات الأخرى؛ حيث توغّل في الدراسات اللغوية؛ وإتقانه للّغات الأجنبية خاصّة الفرنسية والإنجليزية وسفره إلى البلاد الأجنبية لحُضور الملتقياتِ المتنوّعَةِ لَخيرُ دليل على اطّلاع القاسمي الواسع في ميدان المصطلحية الغربية الحديثة.

- **نشوء علم المصطلح الحديث(16):**

يرى القاسمي أنّ علماء الأحياء والكيمياء بأوربّا، كانوا أوّل من شرع في توحيد قواعد وضع المصطلحات على النّطاق العالمي منذ ق19م، وتطوّر ذلك تدريجيًّا، حتّى صدر مُعجم (شلومان المُصوّر للمُصطلحات التقنية بستّ لغاتٍ مابين 1906م و1928م) في 16 مُجلّدًا، وكان مُرتّبا على أساس المفاهيم والعلاقات القائمة بينها، بحيث يُسهم في تصنيف المفاهيم ذاته في توضيح مدلول المُصطلح وتفسيره.

– وشهد عام 1931م، صدور كتاب (التوحيد الدولي للغات الهندسة – خاصة الكهربائية) للأستاذ ويستر Wuster، والذي يعدّ أكبر رواد علم المصطلح الحديث.

– وفي سنة 1936م، تشكّلت اللّجنة التّقنية للمصطلحات بطلب من أكاديميّة العلوم السّوفياتية، ومن روّاد علم المصطلح الحديث السّوفيتيان: لوط(ت1950م)وشابلجين (1926م).

– وفي عام 1971م، تأسس مركز المعلومات الدولي للمصطلحات في فيينا وترأّسهُ (هلموت فلبر) ومن أهم أهداف المركز:

– تشجيع البحوث العلمية في النظرية العامة لعلم المصطلح، ووضع المصطلحات وتوثيقها.

– توثيق المعلومات المتعلقة بالمصطلحات.

– تنسيق التعاون الدولي في حقل المصطلحات.

– بحث إمكانات التعاون بين بنوك المصطلحات.

– وفي نيسان 1979م؛ انقعد المؤتمر الأول لبنوك المصطلحات الدولية بفيّينا الذي كان القاسمي فيه ممثلا للوطن العربي. وفي نوفمبر 1979م؛ الندوة العالمية حول المشكلات النظرية والمنهجية في علم المصطلح بالسوفيات.

– في 1982م؛ الندوة العالمية حول مشكلات الترادف والتعريف في علم المصطلح بكوبيك – كندا.

– في 1983م؛ الندوة الخاصة بعلم المصطلح بجامعة اكستر – انجلترا، وكان علي القاسمي أحد المشاركين فيها.

**– المبحث الرابع: المصطلح وقضاياه عند القاسمي:**

يعدّ علي القاسمي من الذين وضعوا أسُس علم المصطلح في العالم العربي وسعى إلى تأسيس نظرية مصطلحيةٍ حديثةٍ، مُحدّدةَ المفاهيم.

ويبيّن القاسمي أنّ كلمتي (مصطلح) و(اصطلاح) مهما كان الاختلافُ بين الدّارسين والباحثين، فإنّ الكلمتين مترادفتين في اللّغة العربية[17].

وهما مُشتقتان من (اصطلح) وجذره (صلح)، بمعنى اتّفق ولم يتوسّع في مفهومه اللغوي لأنّه اهتم بالمصطلح من الناحية المفهومية، أمّا إذا بحثنا عن المعنى اللغوي فنجدُ كلّ المعاني تدلّ على الصّلح والاتفاق بالمعاجم العربية القديمة.

ويرى القاسمي أنّ المصطلح اسم شامل لنوعين من النشاط[18]:

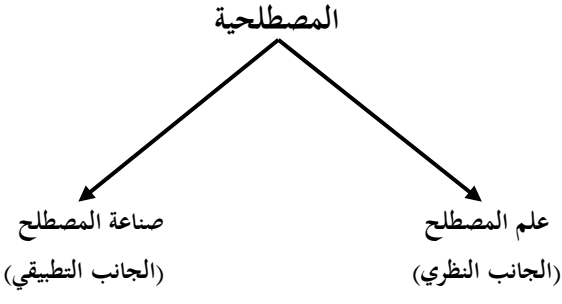

وقد بيّن القاسمي ظهور المصطلح في الدراسات الغربية، ووقف على أهمّ المراحل التي قطعها بدءًا من مراكز البحوث النظرية العامّة لعلم المصطلح بالنّمسا على يدي فيستر وفلبر إلى مدرسه براغ، ثمّ إلى كندا التي عقدت مؤتمرات كبرى في المُصطلحية، ثمّ إلى فرنسا أين وُجد كثير من اللّجان والجمعيات من أجل تنسيق نشاطات هذه المؤسسات في حقل المصطلحات، ثمّ الاتّحاد السوفياتي سابقًا الذي نظّم مؤتمرين عالميين، ومجيئا إلى الوطن العربي أين ظهر دور المجامع اللغويّة العربية وسعيها إلى وضعِ المصطلح والتقنية، ونشوء مكتب تنسيق التعريب بالرباط ومجلته (اللّسان العربي).

**4-1/ جُهود القاسمي:**

انطلق علي القاسمي ممّا توصّلت إليه النّظرية العامّة لعلم المصطلح من مبادئ في وضع المصطلحات وتتمثل في:

- الانطلاق من مفاهيم والعلاقات القائمة بينها.
- تحرّي مبدأ الاقتصاد في اللّغة بُغية التّسهيل في الأداء والاستيعاب.
- إعطاء الأولويّة للمُصطلحات الجارية في التّداول اللّغوي.
- اعتمادُ التّقييس[19] وسيلةً في وضع المصطلحات تجنُّبًا للتّرادف والتعدّد.

ووفقًا لهذه المبادئ فإنّ العملَ المصطلحيَّ حسب القاسمي يتمّ تبعًا للخطوات الآتية:

- تحديدُ موقع المفهوم بين باقي المفاهيم الخاصّة بحقلٍ علمي معيّن.
- تحديدُ مدلول المُصطلح من خلال التّعريف.
- إلحاقُ مُصطلح من بين المصطلحات بالمفهوم بعد اختياره بدقّةٍ وتمحيصهِ.
- توليد مُصطلحٍ جديدٍ للمفهوم عند تعذُّر الاختيارِ من المترادفات.

وقد تُرجمت جُهوده في الكتب التي ألّفها مثل: مُعجم مصطلحات علم اللّغة الحديث. علم المصطلح أسُسه النّظرية وتطبيقاتها. مقدّمة في علم المصطلح. علم اللّغة وصناعةُ المعجم.

وكذلك نشاطهُ الواسع في مكتب تنسيق التعريب وخارجه، والذي تكلّل بمقالات منشورة على صفحات مجلة (اللسان العربي) أو غيرها من الوسائط.

**4-2/ خطوات القاسمي في التّوحيد المصطلحيّ:**

وذلك بعد جمع الوثائق المتعلّقة بحقلٍ علميٍ معيّنٍ وتمثلت في:

- تثبيت موقع كلّ مفهوم في منظومة المفاهيم الخاصّة بذلك الحقل العلمي طبقا للعلاقات المنطقيّة والوجوديّة بين تلك المفاهيم.
- تثبيتُ معاني المصطلحات عن طريق تعريفها.
- تخصيصُ كلّ مفهومٍ بمصطلحٍ واضحٍ يتمّ اختيارُه بدقّةٍ من بين المترادفات الموجودة.
- وضعُ مُصطلح جيّدٍ للمفهوم عندما يتعذّر العُثور على المصطلح المناسب من بين المترادفات الموجودة[20].

ويتّضحُ من خلال هذه الخطوات أنّ القاسمي يجعلُ التّوحيد المعياريّ لاحقًا لعملية وضع المصطلح؛ ذلك أنّ واضع المصطلح الجيّدِ عندما ينطلقُ من منهجيّةٍ واضحةٍ ومعاييرَ محدّدة في وضع المصطلح، يغلبُ على عمله أنْ يُنتج مُصطلحًا تتوافر فيه جُلّ متطلّبات التّوحيد المصطلحي إنْ لم نقل كلّها[21].

كما يدعو القاسمي إلى الاستفادة من المبادئ التي توصّلت إليها النّظريّةُ العامّة لوضع المصطلحات مثل:

- **مبدأ الانطلاق:** من المفاهيم والعلاقات القائمة بينها بدلاً من الانطلاق من المصطلحات إلى المفاهيم.
- **مبدأ الاقتصاد:** في اللّغة عند وضع المصطلحات تحقيقًا للسّهولة في الأداء والاستيعاب.
- **مبدأ الأخذ بالاستعمال اللغوي:** وما جرى عليه العُرف من المصطلحات ولا تُغيّر إلاّ لأسباب وجيهة.
- ونتيجة لهذا السّعي في توحيد المصطلحات تولّدت نظرةٌ حسّيةٌ جعلت التّقييس وسيلةً أساسيّة لتحقيق التوحيد، اعتمدها القاسمي وغيرُه من العلماء[22].

**المبحث الخامس: المصطلح العلمي العربي ومشكلاته**

لقد خصص القاسمي بابًا للحديث عن مشكلات المصطلح العلمي العربي تضمن ثلاثة عشر صفحة؛ حاول فيه وضع اليد على أسباب هذه المشكلات، وقد لخّصها فيما يلي:

– **النقص في المصطلحات العلمية العربية:** وقد أرجع المؤلف ذلك إلى العوامل التالية:

أ– إنّ الآثار السلبية التي خلّفها الاستعمار الأوربي وسيطرة الحكم العثماني على البلاد العربية، انعكست على اللغة العربية إذ همشت وأبعدت عن مجالات التداول الإداري والتعليمي مما أفقدها بريقها واستمرار نموها في هذين المجالين.

ب– إنّ الجمود الذي سيطر على المجتمعات العربية على مستوى الاختراع والابتكار والأبحاث العلمية، أدى إلى ضعف الإنتاجية الاصطلاحية والعجز عن وضع المصطلحات العلمية والتقنية.

ج– عجز اللغة العربية عن الاستيعاب السّريع للمصطلحات العلمية والتقنية الجديدة التي تدفقت عليها بشكل وافر من الدول الصناعية كلّ يوم.

**– اضطراب الجهات الواضعة للمصطلحات[23]**

يشير القاسمي بخصوص هذه النقطة إلى تنوع الجهود المهتمة بوضع المصطلحات العلمية وتشتتها، وانعدام التنسيق بينها وتفرقها بين الجماعات (مجامع، جامعات، وزارات) والأفراد (كتاب، مترجمون، معجميون).

**– اضطراب المنهج المتبع في الوضع[24]:**

يرى القاسمي أنّ المنهج المتّبع في الوضع يتأرجح بين الاقتراض والتوليد، ومن ثم فالوطن العربي منذ النهضة العربية الحديثة تنازعه تياران من اللغويين: تيار محافظ وتيار متحرر حول المصطلحات العلمية الحديثة وكيفية وضعها. وبذلك اختلف الأمر بين متحرّر مؤيّد لاستعارة المصطلحات بحرية من لغات أخرى كالإنجليزية والفرنسية وحتى من اللهجات بدعوى أنّ الاقتراض يسهم في تطور اللغة وتنميتها، وبين محافظ يدعو إلى التقيد باختيار الألفاظ العربية الفصيحة مقابل المصطلحات الأجنبية، لأنّ اللغة العربية لغة

اشتقاقية. ويضرب الباحث مثالاً لذلك بكلمة ''راديو'' التي لا يتيسر أن نشتق منها كلمات أخرى بخلاف كلمة ''مذياع'' التي تمكننا من اشتقاق كلمات عديدة أخرى من جذعها هي: أذاع، إذاعة، مذيع، مذيعة، محطة الإذاعة.

**5-1/ مشكلات المصطلح العلمي العربي[25]:**

وبعد الفراغ من تشخيص الأسباب انتقل القاسمي إلى بسط مشكلات المصطلح العلمي العربي فلخّصها في نوعين بارزين:

**النوع الأول:** المشكلات اللغوية: وتشمل: المشكلات اللغوية الناتجة عن اللغة العربية والمشكلات الناتجة عن لغة المصدر.

**النوع الثاني:** المشكلات التنظيمية أو المنهجية.

وقبل التفصيل في هذه المشكلات بأنواعها، نشير إلى أنّ القاسمي وضع مقياسا علميا ضابطا لقياس جودة المصطلحات العلمية والتقنية. وهذا المقياس يستند إلى قاعدتين هما:

- ضرورة تمثيل كل مفهوم أو شيء علمي بمصطلح مستق.
- عدم تمثيل المفهوم أو الشيء العلمي الواحد بأكثر من مصطلح واحد.

وبالاحتكام إلى هذا المقياس أكّد القاسمي أنّه لا توجد مصطلحات مثالية تتحقق فيها هاتان القاعدتان، وأنّ ما يوجد ويتداول في الوطن العربي من مصطلحات تقنية هو أقرب ما يكون إلى الفوضى والاضطراب. فما أسباب هذه الفوضى وهذا الاضطراب؟ وما صوره؟ وما السبيل إلى إصلاح هذا الوضع وتصحيحه؟

**5-2/ المشكلات اللغوية:**

وتتفرع إلى نوعين، منها ما ينتج عن اللغة الأم ''العربية''، ومنها ما ينتج عن اللغة المصدر التي تستقي منها العربية ''اللغة الأجنبية''.

فالمشكلات الناتجة عن اللغة العربية عزاها المؤلف إلى ثلاثة ظواهر هي: ظاهرة الازدواجية، ظاهرة تعدد اللهجات الفصحى، وظاهرة الترادف.

وبخصوص المشكلات الناتجة عن لغة المصدر، يرى القاسمي أنّ اللغات الأجنبية التي تستقي منها اللغة العربية المصطلحات العلمية التقنية تعدّ مصدرا لعدة مشاكل تشوش على

عملية اقتراض المصطلحات وترجمتها من لغتها الأصلية إلى اللغة العربية. وقد أجمل المؤلف هذه المشاكل في:

– تعدد مصادر المصطلحات التقنية، فعندما تعطي الانكليزية والفرنسية كلمتين مختلفتين للمفهوم الواحد، وتلجأ العربية إلى اقتراض المصطلح مرتين، مرة من الانكليزية وأخرى من الفرنسية، فإنّ الأمر سيؤول إلى ازدواجية في المصطلح أي إلى مصطلحين عربيين يدلان على الشيء ذاته. ويمثل القاسمي لذلك بلفظ Nitrogen بالإنجليزية التي تعني Azot بالفرنسية وقد استعيرت الكلمات بلفظيهما فانتهتا إلى (آزوت) و(نتروجين) باللغة العربية.

– ازدواجية المصطلح في لغة المصدر التي قد تؤدي إلى ازدواجيته في اللغة العربية. فقد تجد اختلافا في استعمال المصطلح للدلالة على المفهوم الواحد بين الأمريكيين والبريطانيين مثلا، فالأمريكيون يستعملون مصطلحا، والبريطانيون يستعملون مصطلحا آخر، وكلاهما للتعبير عن مفهوم واحد. فإذا استعمل مترجمان عربيان مصدرين مختلفين للمصطلحات، الواحد أمريكي والآخر بريطاني، فإنهما قد يضعان مقابلين عربيين مختلفين للمصطلح الواحد. ومثال ذلك: تعبير (electronic tube) يطلقه الفيزيائيون الأمريكيون على الشيء الذي يسمّيه البريطانيون (electronic valve) فالكلمتان (tube) و (valve) تختلفان مبنى ومعنى. وعند الترجمة، الذي يعتمد المصدر الأمريكي يأتي بتعبير "صمام إلكتروني" valve والذي يعتمد المصدر البريطاني سيترجم بتعبير (أنبوبة إلكترونية .(tube) ومن ثم تتضح الازدواجية الاصطلاحية باللغة العربية.

**5-3/ الترادف والاشتراك اللفظي في لغة المصدر:**

يذهب القاسمي إلى أنّ الازدواجية في المصطلح العربي يكون سببها وجود الترادف في اللغة المصدر مثلا: المصطلحان الفرنسيان pompe à main و pompe à bras يدلان على مفهوم واحد، لكن عند ترجمتهما إلى العربية يترجمان بـ: pompe à main منفاخ يدوي، و braspompe à منفاخ بالذراع، دون إدراك أن هذين المصطلحين مترادفان في اللغة المصدر، ومن ثم وجب وضع مقابل واحد في العربية.

### 5-4/ المشكلات التنظيمية والمنهجية[26]:

بعد الحديث عن مشكلات المصطلح العلمي اللغوية، انتقل القاسمي إلى الحديث عن نوع آخر من المشكلات سماه "المشكلات التنظيمية"، وقد قسّم هذه المشكلات إلى ثلاثة أنواع هي:

- تعدد الجهات الواضعة للمصطلح.
- إغفال التراث العربي.
- إهمال الجانب التداولي للمصطلح الموضوع.

فبخصوص الجهات الواضعة للمصطلحات العربية أجملها المؤلف في:

أ- المجامع اللغوية والعلمية العربية.

ب- جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة.

ج- منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة مثل: اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية.

د- الاتحادات المهنية العربية مثل: اتحاد الأطباء العرب – واتحاد المهندسين العرب واتحاد الجامعات العربية.

هـ- الجامعات والكليات ومعاهد التعليم العالي.

و- المؤلفون ودور النشر والمعجميون.

ز- الدوريات من صحف ومجلات.

ح- مؤسسات عالمية أخرى.

وإضافة إلى تعدد الجهات الواضعة للمصطلح في الوطن العربي، هناك مشكلة أخرى تكمن في انعدام التواصل بين الأقطار العربية نتيجة العراقيل والصعوبات الجغرافية والسياسية والتقنية التي تحدّ من رواج الكتب والمؤلفات التي تنتجها هذه الجهات، ممّا يؤدّي إلى فوضى في ترجمة المصطلح العلمي مما يفرز تعدّدا في المصطلحات الدالة على المفهوم العلمي الواحد، وكلّ ذلك ينعكس على عملية التوحيد التي لا يمكن أن تتحقق إلا بالاعتماد على المرجع الواحد.

وبخصوص إغفال التراث العربي، يرى المؤلف أن التراث العلمي العربي غني بمصطلحاته وألفاظه العلمية لكن هذه المصطلحات غير معروفة لدى الباحثين لأسباب كثيرة منها:

– القطيعة الحاصلة بين التراث والمعاصرة.

– إهمال المصادر التراثية المخطوطة، وانعدام الاهتمام بتحقيقها ونشرها وإخراجها إلى حيز الوجود ليستفيد منها الباحثون والدارسون.

ومن النتائج السلبية الأخرى لإغفال التراث العلمي العربي يشير القاسمي إلى ظاهرة سماها الأستاذ عبد العزيز بنعبد الله "الترجمة من العربية إلى العربية" ومقتضى هذه الظاهرة أنّ اللغات الأوربية استعارت من العربية آلاف المصطلحات ثم جاء المترجمون العرب وعربوا بعض هذه المصطلحات دون الالتفات إلى أصلها العربي فأفرزت هذه العملية كلمات مشوهة[27].

أما النوع الثالث من المشكلات التنظيمية فهو المتمثل في ضعف القبول الجماهيري للمصطلحات الموضوعة على مستوى الاستعمال والتداول، ومن ثم تبقى هذه المصطلحات رهينة الرفوف وسجينة الكتب والمعاجم، في حين تستعمل كلمات غيرها.

ولقد أرجع القاسمي ذلك إلى أسباب عديدة منها:

– انعدام المسح الشامل من لدن المعجميين والأكاديميين لما هو مستعمل من المصطلحات قبل وضع مصطلحاتهم الجديدة.

– انحصار المصطلحات التي يقترحها المعجميون والعلماء وبقاؤها في بطون الكتب إما بسبب انتشار الأمية وانعدام الوعي لدى أغلبية الجماهير العربية، وإما بسبب انعدام سبل نشر هذه الكتب وتوزيعها على نطاق واسع.

**– الحلول العلاجية: (التوحيد وتنسيق الجهود)[28]:**

إنّ الغاية التي يرمي إليها القاسمي، من تشخيص واقع المصطلح العلمي العربي والوقوف على مشكلاته وأسباب هذه المشكلات، هي الوصول إلى ضرورة تنسيق الجهود وتوحيدها في ميدان المصطلحات العلمية والتقنية. وقد أشار القاسمي إلى أنّ هذه المهمة

الخطيرة، مهمة التوحيد، قد أوكلت إلى مكتب تنسيق التعريب بالرباط من أجل وضع خطة متكاملة لجمع المصطلحات العلمية والتقنية الموضوعة في شتى أقطار الوطن العربي وتنسيقها وتقديمها في صيغة مشاريع معجمية إلى مؤتمرات التعريب العربية وذلك لدراستها وتوحيدها وتعميم استعمالها في الأقطار العربية، كما بادرت المجامع اللغوية العربية إلى تكوين اتحاد المجامع بغية تنسيق جهودها في ميدان المصطلحات العلمية والتقنية.

ويختتم علي القاسمي حديثه عن مشكلات المصطلح العلمي العربي بتفاؤل واضح بمستقبل مشرق للغة العربية وثقة بالغة في قدرتها على مسايرة التطور العلمي والتقني وقدرتها على أن تغدو لغة العلم والتكنولوجيا، يتضح ذلك بجلاء من قوله: "وإنّنا لواثقون أنّ العربية ستغدُو لغة العلم والتكنولوجيا كما هي لغة الفكر والأدب إن شاء الله"[29].

هذه هي المشكلات التي ركز عليها القاسمي وتلكم أسبابها، لكن هناك بعض المشكلات يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- انعدام المتابعة وموت المشاريع، فإذا كان مكتب تنسيق التعريب هو الهيئة العليا التي أوكلت إليها مهمة التنسيق والتوحيد فأين هو من هذا الآن؟

2- غياب الوعي المصطلحي في الجامعات والمعاهد العليا ومدارس التكوين، ولدى معظم الباحثين والطلبة.

3- غياب سياسة تعليمية وتكوينية قوية في هذا الباب.

4- انعدام الوعي بالقضية المصطلحية كقضية هوية وكقضية وجود[30].

### 5-5/ المصطلحية والمواصفات العلمية[31]:

إنّ إخضاع الوحدات اللغوية للتقييس والتعيير هو عمل شبيه بعملية التعيير والمعيارية أو بعملية التحكيم اللغوي الذي تجاوزته اللسانيات الوصفية واللسانيات التحليلية والتفسيرية، ولذلك قد يلاحظ نوع من التناقض بين مبادئ التقييس والتنميط والتوحيد وبين المبادئ اللسانية التي تهدف إلى الوصف، أو التحليل والتفسير والتعليل. غير أنّ النظر في اللغة الصناعية الاصطلاحية وباعتبارها صناعية قد يفضي إلى الربط بينها وبين مبادئ

التقييس والتنميط وبين علم المصطلح لأنّ تلك المبادئ لا تعدو أن تكون مجموعة من التقنيات المرتبطة بالمصطلح، أو مجموعة من الآليات المصاحبة للعمل المصطلحي، منها ما هو متعلق بالوجه اللغوي للمصطلح، ومنها ما هو مرتبط بالمصطلح من إجراءات تقنية مصاحبة له، ومنها ما هو مرتبط بالممارسة المصطلحية.

إنّ اللجوء إلى التقييس في مجال المصطلح يمكّن من التحكّم في وضع المصطلحات وتوليدها وتوحيدها وذلك بقصد الاتفاق على المفاهيم التي تعبّر عنها هذه المصطلحات وأنظمتها وإدراكها. فالتقييس في المفاهيم عمل مرتبط بالمصطلح (المصنوع)، أو (المنتوج) والعمل الذي تقوم به المؤسسات والمنظمات والمجامع اللغوية، والمؤسسات المصطلحية عمل يهدف إلى الإحاطة بقضايا المصطلح، وتطوير المبادئ المعتمدة في تكوين المفاهيم، وأنظمة المفاهيم، وخدمة المصطلح والمصطلحيين، سواء تعلّق الأمر بـ(وضع المصطلح)، أو (توثيق المصطلح)، أو (نشر المصطلح).

ولتوضيح ارتباط التقييس بالمصطلح نورد بعض مهام اللجنة التقنية رقم (37) المهتمة "بوضع التوصيات الخاصة بتوحيد المبادئ المصطلحية والمعجمية التي لا غنى للعاملين في حقل المصطلحات وتوثيقها عنها".[32]

والمهتمة كذلك بمراجعة تلك التوصيات بين الفينة والأخرى وتعدلها لتواكب المفاهيم في تطورها وتغيّرها. أمّا المجالات التي تخصها هذه التوصيات فهي:

أ- المفردات: في هذا المجال، تُعْنى المنظمة بتحديد مفردات النظرية العامة في علم المصطلح، أي مصطلحاتها، وتعريف تلك المصطلحات.

ب- طريقة العمل: في هذا المجال، تتولى المنظمة إصدار أدلّة تحتوي على تعليمات لمصنفي المسارد والمعاجم حول تقنيات عملهم والطرائق الواجب اتباعها.

ج- مبادئ التسمية: وفي هذا المجال، تصدر المنظمة توصيات بالمبادئ التي ينبغي مراعاتها لدى تكوين المفاهيم، وأنظمة المفاهيم، والمصطلحات، والتعريفات.

د– الرموز: وفي هذا المجال، تصدر المنظمة أدلّة بالرموز التي تمّ الاتفاق عليها دوليّا الخاصّة باللغات، والأقطار، والسلطات، وكذلك الرموز المعجميّة المستعملة خصوصا في المفردات المصنَّفة المعرّفة[33].

والخلاصة أنّ المصطلحي محكوم بمجموعة من القضايا الفنية والآلية والمنهجية، والعمل المصطلحي مرهون بمجموعة من التقنيات والإجراءات، وتدبيره يفرض ما يلي:

1- التقييس أي العمل على إرساء المقاييس، واعتماد المعايير، أو الأنماط ... والمواصفات التي تصاغ وفقها المصطلحات.

2- التنميط: أي وضع المصطلحات الجديدة للتعبير عن المفاهيم المستحدثة وفق الأنماط والمعايير المتفق عليها في عملية التقييس.

3- التوحيد: أي توحيد المعايير والمنهجيات التي تصاغ في ضوئها المصطلحات، واختيار المصطلح الواحد للتعبير عن المفهوم الواحد [34].

ويمكن أن يكون الاتّباع الأمثل لهذه المواصفات، والتوظيف العلمي للمقاييس والمعايير، والتمثل الأنضج للقضية المصطلحية عامة عاملا مساعدا ليكون المصطلح العربي ملائما لما وضع له، وموافقا لما يعبر عنه. ومتجاوزا للاضطراب الذي يعوق نجاعته وفعاليته ومساهما في إنتاج المعرفة، ورواج المعرفة، وخلق مجتمع المعرفة.

**المبحث السادس: رأي القاسمي في الترادف والمشترك اللفظي:**

لقد أثبت القاسمي وجود ظاهرة المشترك اللفظي والترادف، واعتبر المشترك اللفظي وسيلة ضرورية للتعبير عن المعاني الجديدة، فلا مناص منه. وقد احتكم للنظريّة السياقيّة ليبرّر فيه المشترك اللفظي في اللغة المنطوقة والمكتوبة، لأنّ السياق يعطي عادة معنى واحدًا للفظ الواحد، وهذا ما تدعو إليه النظريّة المصطلحيّة، وهنا تتجلّى ملامح الحداثة في فكر علي القاسمي في سبيل صوغ النظريّة المصطلحيّة الحديثة.

أمّا رأيه في قضيّة الترادف فقد أقرّ بعدم وجود الترادف التام في اللّغة، وما يوجد في اللغة هو الترادف الجزئي، ونظرًا لأنّ كلّا من الترادف والمشترك اللفظي يدخلان في باب

المجاز فإنّ المصطلحيين يواجهون صعوبة في مراعاة مبدأ مقبول في علم المصطلح ينصّ ذلك المبدأ على: "عدم استخدام أكثر من مصطلح واحد للتعبير عن المفهوم الواحد، وعدم استخدام المصطلح الواحد للتعبير عن أكثر من مفهوم واحد، في الحقل العلمي الواحد"[35]، وهذا القول يعني تجنُّب الترادف والاشتراك اللفظي في صياغة المصطلحات الخاصة بحقل علمي معيّن ضمانًا للوضوح والدّقة في اللّغة العلمية.

فلقد تمّ إبعاد ظاهرة الترادف المصطلحي عن مجال اهتمام النظرية المصطلحية العامة شأنها في ذلك شأن ظاهرة المشترك المصطلحي، ويرجع هذا الإبعاد إلى أنّ كلا من الترادف والاشتراك يخلّ بأحد أهم مبادئ النظريّة المصطلحيّة ويتعلق الأمر بمبدأ التوحيد المصطلحي[36].

ويعرّف الترادف في التوصية رقم (1087) للمنظمة الدوليّة لتقييس (إيزو) بأنّه: "توالي مصطلحات متعدّدة بمعنى واحد بالضبط أو بالتقريب، لكنّها تختلف في الشكل الخارجي"[37]، وتقدّم الأبحاث المصطلحيّة تمييزا بين مفهومين اثنين؛ هما مفهوم "المترادفات" ومفهوم "أشباه المترادفات" ومفاد هذا التمييز أنّ "أشباه المترادفات" مصطلحات لا يمكن استبدال بعضها ببعض في كلّ الأسيقة، على خلاف "المترادفات"، وعلى أساس هذا التمييز تُعرّف أشباه المترادفات بأنها المصطلحات "التي لها معنى واحد بالتقريب"[38]، أي أنّها مثل المترادفات، إلا أنها تختلف في خاصية من الخصائص المكونة للمفهوم، أو في تمثل موقعه داخل اللّغة الخاصة.

### 6-1/ رأي القاسمي في قضية التعريب والاقتراض:

يرى القاسمي أنّ الاقتراض اللغوي؛ نوعٌ من المولّد؛ والتّوليد قد يكون من داخل اللغة كالمجاز والاشتقاق، والنحت، والتركيب والاقتراض، و قد يكون من خارجها وهو أنواع: المعرّب والمحدث والدّخيل، فالقاسمي يرى أنّ المعرّب فرعٌ من المولّد، وفيما يلي تفريق بين هذه المصطلحات التي جرى فيها اختلاف بين العلماء:

– **المُعرّب**: اللّفظ الذي تقترضه اللّغة العربيّة من اللغات الأخرى، وتُخضعه لنظامها الصّوتي والصّرفي عن طريق الزيادة فيه، أو الإنقاص منه أو القلب؛ وهذه العملية تسمى التعريب.

– **الدّخيلُ**: هو اللّفظ الذي تقترضه اللّغة العربيّة من اللّغات الأخرى، وتُبقيه على حاله دون أن تغيّر في أصواته وصيغته. أي: عدم إخضاع اللفظ لمقاييس العربيّة وبنائها وجرسها.

– **المُحدثُ**: ما وُلّد من الألفاظ بعد عصر الاستشهاد؛ عن طريق الاشتقاق أو المجاز أو النّحت أو التركيب، أي؛ الألفاظ المولّدة عربيّة خالصة.

مجمع اللغة العربية بالقاهرة يستعمل لفظ مُحْدَث؛ فهو اللفظ الذي استعمله المحدثون في العصر الحديث، وشاع في الحياة العامّة.

وهنالك من يعتبر الدّخيل؛ ما نُقل إلى لُغة العرب سواء جرت عليه أحكام التّعريب أم لم تجر عليه، فالدّخيلُ موافقة لهذا الرأي أعمّ من المُعرّب، "فكلّ معرّب دخيلٌ، وليس كلّ دخيل معرّبا"[39].

والمُلاحظ على طرح القاسمي في تناوله لمصطلح المعرّب؛ يختلف عن طرح قدماء العرب فالسيوطي في كتابه (المُزهر في عُلوم اللّغة) يعتبر المعرّب هو اللّفظ الذي دخل العربية في عصر الفصاحة، والمولّد هو ما بعد هذا العصر[40]، والدّخيل عند القدماء إمّا أنْ يكُون معرّبًا أو مولّدًا؛ فالمعرّب عندهم قسمٌ من الدّخيل، فالقدماء لم يُميّزوا بين هذه المصطلحات الدّقيقة ومزجوا كُلاً من المولّد والمعرّب؛ فكلّ لفظٍ دخل العربيّة بعد عصر الفصاحة سواء كان أجنبيًا أو عربيًّا مولّدًا سُميّ دخيلًا.

فسيبويه يُعتبرُ من أوائل العرب الذين تحدّثوا عنهُ وقد سمّاه إعرابًا، وقد تحدّث عن طريقة العرب في التعريب؛ أي أنّهم كانوا يُغيّرون الحُروف الأعجمية من إبدالٍ أو تغيير حركاتٍ أو حذفها وإلحاقها بالأوزان العربية؛ وهذا التعريف يوافق رأي القاسمي، لكن سيبويه ضمّنه بتعريف آخر و هو: التعريب ما أخذته العرب من اللّغات الأخرى وأبقوه على حاله دون تغيير"[41]، هذا التعريف الأخير يوافق تعريف القاسمي للدّخيل.

### 6-2/ قضية التعريب وضوابطها عند القاسمي[42]:

يرى القاسمي أنّ تدفّق المصطلحات في عصر النّهضة العربية الحديثة، قد شهد إقبالا واضحًا من العلماء على اللغات الأجنبية التي نهض أهلها بالعلوم، فوقع خلاف حول ظاهرة الاقتراض؛ فبعض اللّغويين العرب يرون بأهمية فتح باب الاقتراض على مصراعيه واستخدام المصطلحات الأجنبية في اللغة العربية، وذلك بغية الإسراع في نقل المفاهيم العلمية، لأنّ المهمّ ليس المصطلح وإنّما مفهومه، في حين نادى بعضهم بضرورة المحافظة على نقاوة اللّغة ووضع مصطلحاتٍ مشتّقَةٍ من أصُولِ عربيّة، مقابلة للمصطلحات العربية لها قدّرة توليديّة تمكّننا من إضافة حمولة مفهومية إلى الدّرس المصطلحيّ العربي، يرتبط بالتراث المصطلحي مع الانفتاح على النّماذج المصطلحية العالميّة الحديثة، والاستعانة بالعلوم المرتبطة بالمصطلحية، كالنطق واللّسانيات والابستمولوجيا والمعلُوماتية.

وللمُصطلحيّين العرب المحدثين الأخذ بآليات وضع المصطلح عند العلماء العرب القدامى والاقتداء بطُرقهم في تسميةِ المفاهيمِ العلميةِ والفنية وتحديدها، ومنها:

- الاشتقاقُ نظرًا لخصوصيّة العربيّة وطابع أبنيتها الصّرفية.
- توليد المصطلحات المصُوغة من الأوزان المزيدة خصُوصًا بعد استنفاذ طاقات الأوزان المجرّدة.
- استخدام صيغ الجُموع بأنماطها المختلفة عند تسميةِ المفاهيم علمًا أنّ جمع المذكّر السّالم قلّما يُستعمل لهذا الغرض نظرًا لكونه يجمعُ ما يعقِل، وأغلبُ التّسميات هي لأشياء وذوات جامدةٍ أو مجرّدة.
- الاستفادة من أبواب الترخّص التي فتحها العرب القدامى في لُغتهم العلميّة لاختلاف طبائع هذه الأخيرة عن طبيعة اللّغة العامّة، من ذلك جواز النّسبة إلى الجمع دون ردّ المصطلح إلى المفرد؛ كقول ابن سينا (قروحي) نسبة إلى قُروح وهو جمع لمفرده (قُرْحة).
- استساغةُ استعمال التّراكيب العلميّة في تسميه المفاهيم إنْ اقتضى الأمرُ ذلك وحملُ المصطلح أكثر من معنًى، وقد ترِدُ التّراكيب الاصطلاحية مكوّنةً من كلمتين أو من

ثلاثِ كلماتٍ أو من عبارة اصطلاحيّة، وبذلك يبطُل القيدُ الذي وضعهُ بعض روّاد النّهضة العربيّة الحديثة في إلزاميّة تكوّن المصطلح العلمي من كلمةٍ واحدةٍ.

- إجازة الاشتقاق من المعرّب كاشتقاق الصّفات: مزعفرٌ – زعفران، مُفلْفلٌ من فلفل.
- الاجتهادُ في تأصيل الدّخيل من المصطلحات وطبعِها بطابعٍ عربيّ يجعلُها تعكسُ طبيعة التّلاقي الحضاري (العربيّ/الأجنبي) المنزّه عن كلّ تبعيةٍ ونسخٍ حرفيٍّ للوافد.
- ارتكاز التعريف بداية على التّحليل اللّغوي للمُصطلح وإرجاعه إلى أصله الاشتقاقي ليعقب ذلك ذكرٌ لمعاني المصطلح عند أهلِ الاختصاص العلميّ أو الفنّي أو المهني والتمييز في تحديد المفهُوم بين المستوى العلمي والمستوى التّعليمي والإشارة إلى مجالاتِ استعماله، ممّا يتيحُ تفنينا لسماته الدّلالية من أجْل تفادي أيّ لُبسٍ في توظيفه من طرف أهلِ الاختصاص.

**خاتمة:**

وبوُصولي إلى خاتمة هذا البحث، كان لي ولابدّ من الوقوف على أهمّ النتائج التي توصّل إليها البحث ويمكن إجمالها في الفقرات التالية:

– لقد وُفّق علي القاسمي في معالجة قضايا المصطلحية العربية من حيث المصطلحُ والمفهومُ والمنهج، كما استطاع أنْ يُثري السّاحة العربية بمؤلفات مُختلفةٍ؛ ووُفّق إلى وضع نظريةٍ مصطلحية حديثة تُعالج قضايا المصطلح العربي؛ وتُزاوج بين التراث واللّسانيات الحديثة نظريا وتطبيقيا.

– للمُصطلحات الجيّدة شرطان هُما: ينبغي تمثيلُ كلّ مفهومٍ أو شيءٍ علميّ بمُصطلح مُستقل، وعدمُ تمثيل المفهومِ أو الشّيء العلميّ الواحدِ بأكثرِ من مصطلحٍ واحدٍ. كما أنّ صناعة المصطلح في حاجةٍ إلى تظافُرِ جُهودِ المهتمّين بعلُوم اللّغة كُلِّها وخاصّة الباحثين في النّحو والصّرف والدّلالةِ ممّا يستدعي العملَ الجماعيَّ.

– من الأسس التي وضعها المنظّرون في صناعة المصطلح الحديث: الجمع بين القديم والحديث (المولّد والمحدث والمعرّب والدّخيل)، والعناية بالمصطلحات العلمية، والألفاظ الحضارية والتعريف، وتأصيل المصطلح والاستعانة بذوي الخبرات والتخصّصات المتنوعة في وضع المصطلح.

– استعمل القاسمي لفظي مُصطلح واصطلاح بوصفهما مُترادفين،كما اعتبر التّرجمة والتّعريب عنصرين من عناصر نقل المصطلح، وبيّن أنّ صناعة المصطلح لم تعد جهدًا فرديّا بل أصبحت منجزا مؤسساتيًّا يقوم على فريق العمل.

– يرى القاسمي أنّه إذا استطعنا أنْ نعرّب التعليم العالي والبحث العلمي ونرفع من مستواهما؛ ونعمّم التعليم ونشيع الديمقراطية، سنضرب عصفورين بحجر: الأوّل إيجاد مُجتمع المعرفة القادر على تحقيق التّنمية البشرية، والثاني تيسيرُ وضع المصطلحات بالعربية.

– دعا القاسمي إلى اعتماد وسائل التّقانة الحديثة في صناعة المعجم خاصة معاجم الترجمة الآلية وصناعة المعجم التاريخي للغة العربية، كما رأى أن تدفّق المصطلحات العلمية يشكّل معضلة للّغات غير المنتجة مُصطلحياً، أي التي لا ينجز أهلها كثيراً من البحث العلمي،فهم لا يولّدون المصطلحات، وإنّما يستهلكون ما يوضع منها في البلاد الأخرى.

## الهوامش والإحالات

(1)– القاسمي علي، علم المصطلح: أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت 2008، باب :04، فصل: 16، ص:299.

(2)– المرجع نفسه، ص:299.

(3)– علي بن الحاج محمد بن الحاج عيسى بن الحاج حسين القاسمي (المعروف بالدكتور علي القاسمي) ولد في بلدة الحمزة الشرقي في محافظة القادسية في العراق في 1942/5/31؛ مقيم في المملكة المغربية منذ سنة 1972. عنوان البريد الإلكتروني: alkasimi@gmail.com.

تلقى تعليمه العالي في جامعاتٍ في العراق (جامعة بغداد)، ولبنان (الجامعة الأمريكية في بيروت وجامعة بيروت العربية ـ فرع جامعة الإسكندرية)، وجامعة أوسلو، وأكسفورد، والسوربون، وجامعة

تكساس في أوستن، حصل على الإجازة (مرتبة الشرف) في الآداب، وليسانس في الحقوق وماجستير في التربية، ودكتوراه الفلسفة في علم اللغة التطبيقي.

مارس التعليم في جامعة بغداد، وجامعات عالمية مثل تكساس، وجامعة الملك سعود بالرياض وجامعة محمد الخامس بالرباط. كما حاضر في جامعات أخرى مثل جامعة أكستر في بريطانيا وجامعة تمبرة في فنلندة، وجامعة مراويستي في الفلبين. واشتغل خبيراً في مكتب تنسيق التعريب بالرباط التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو). وعمل مديراً لإدارة التربية في المنظَّمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) بالرباط؛ ثم مديراً لإدارة الثقافة ومديراً لأمانة المجلس التنفيذي والمؤتمر العام في المنظمة نفسها، ثم مديراً للأمانة العامة لاتحاد جامعات العالم الإسلامي.

**نشاطه الأكاديمي:**

عضو مجمع اللغة العربية بدمشق. ـ عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة (2004 ـ 2019) ـ عضو المجلس العلمي لمعجم الدوحة التاريخي للغة العربية. ـ عضو المجلس العلمي للمعجم التاريخي للغة العربية – اتحاد المجامع اللغوية، القاهرة (2004 ـ 2019) ـ عضو الهيئة الاستشارية للمركز الكوري للغة العربية والثقافة الإسلامية في سيئول. ـ عضو المجلس الاستشاري للأمم المتحدة حول تقرير"التكامل العربي". ـ عضو المجلس الإداري لمؤسَّسة عبدالهادي بوطالب للعلم والتنوير الثقافي الدار البيضاء. له مؤلَّفات بالعربية والإنجليزية منها في المصطلحية:

– علم المصطلح: أسسه النظرية وتطبيقاته العملية. ط2 (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون 2019)، ط1 (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 2008). 877 صفحة.

–. مقدمة في علم المصطلح، ط2: (القاهرة: مكتبة النهضة، 1988)، ط1: ( بغداد: الموسوعة الصغيرة، 1985).

– مصطلحات علم اللغة الحديث (بيروت: مكتبة لبنان،1981) – مع آخرين– كما له مؤلفات في المعجمية والتربية والتعليم والفكر والنقد الأدبي والرواية والترجمة، وحاز كثيرا من الدروع والأوسمة.

(4)– القاسمي علي، علم المصطلح، ص317.

(5)– القاسمي علي، المرجع نفسه، ص: 208.

(6)– المصدر السابق، ص: 208.

(7)– القاسمي علي، المصطلحية مقدمة في علم المصطلح أسسه، دار الشؤون الثقافية، العراق، 1985 ص: 152–153.

(8)– المصدر نفسه، ص: 07.

(9)– ينظر: البوشيخي الشاهد، دراسات مصطلحية، مصر دار السلام للطباعة والنشر، ط2، 2012 ص: 66-67-68-69، وينظر: درقاوي مختار، استثمار التراث العربي في ترجمة المصطلح اللساني مقال مجلة اللسانيات العربية مجلة علمية مُحكَمة تصدر عن مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، العدد 02، سبتمبر، 2015.

(10)– القاسمي علي، علم المصطلح، ص: 304.

(11)– القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، تح: محمد حسين، بيروت، دار الكتب العلمية ودار الفكر ، 1987. نقلا عن علي القاسمي علم المصطلح، ص304.

(12)– التهانوي ،كشاف اصطلاحات الفنون، تح: لطفي عبد البديع، القاهرة، 1963، ص1.

(13)– الجرجاني علي بن محمد، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983، ص: 28.

(14)– مطلوب أحمد، في المصطلح النقدي، بغداد، المجمع العراقي، 2002، ص:8، وينظر: بحوث مصطلحية، المجمع العلمي العراقي، بغداد، 2006.

(15)– القاسمي علي، علم اللغة وصناعة المعجم، ص:97.

(16)– القاسمي علي، علم المصطلح: أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت 2008، ص: 305-307.

(17)– القاسمي علي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص:261.

(18)– المرجع السابق، ص:264.

(19)– التقييس المصطلحي standardisation هو اعتماد المعايير والمقاييس التي ينبغي أن توضع المصطلحات طبقا لها.

(20)– ينظر: القاسمي علي، علم المصطلح، ص:311.

(21)– ينظر: الحيادرة مصطفى طاهر، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، عالم الكتاب الحديث، ط1 ج 02، ص: 34.

(22)– ينظر: المرجع السابق، ص: 35.

(23)– علي القاسمي، علم المصطلح، ص: 200.

(24)– المرجع نفسه.

(25)– منتصر أمين عبد الرحيم ، الدكتور علي القاسمي –سيرة ومسيرة، دار الوفا لدنيا الطباعة والنشر الإسكندرية، ط: 01، 2018، ص: 80.

(26)– علي القاسمي، المصدر السابق، ص: 199.

(27)– علي القاسمي، المصدر السابق، ص: 203.

(28)– المصدر نفسه، ص: 203.

(29)– علم المصطلح، ص: 203.

(30)– منتصر أمين عبد الرحيم ، الدكتور علي القاسمي –سيرة ومسيرة، ص: 80.

(31)– المصدر نفسه، ص:63.

(32)– المصدر السابق، ص:309.

(33)– علي القاسمي: (2008). ص:309.

(34)– المصدر نفسه، ص: 305

(35)– القاسمي علي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص: 372.

(36)– القاسمي علي، المرجع السابق، ص: 372.

(37)– معجم مفردات علم المصطلح، إيزو (iso) التوصية رقم (1087) تر: علي القاسمي، اللسان العربي، الرباط 1984، ع22، ص: 213.

(38)– المرجع السابق، ص: 213.

(39)– القاسمي علي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص: 416.

(40)– ينظر: السيوطي جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، باب معرفة المعرب، شر: محمد أبو الفضل وآخرون، ط 03، مكتبة دار التراث، القاهرة، الباب 19، ص141.

(41)– ينظر: سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ط 03، بيروت، 1983، عالم الكتب ج1، ص:133.

(42)– علم المصطلح، ص: 420.